

تونس: أعضاء النيابة العامة يخذلون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة

26 أيار/مايو 2021

على أعضاء النيابة العامة تأدية دور فعال في الإجراءات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة في تونس، ويشمل ذلك الملاحقة القضائية للقضايا التي تمت إحالتها من قبل هيئة الحقيقة والكرامة بدون لائحة اتهام، وعبر ضمان التنفيذ الفعال لقرارات المحكمة في الوقت المطلوب، بما في ذلك الاستدعاءات القضائية وغيرها من الأوامر المتعلقة بإلزام المتهمين بالحضور إلى المحكمة، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

حتى هذا التاريخ، أحال أعضاء النيابة العامة بشكل تلقائي حوالي 200 قضية إلى الدوائر الجنائية المتخصصة، بناء على قانون العدالة الانتقالية. عدا عن ذلك، فقد لعبوا دوراً ضئيلاً أو لا دور أبداً، في إجراء المحاكمات حتى الآن.

"يتخلى أعضاء النيابة العامة عن مسؤوليتهم الأساسية في تعزيز سيادة القانون وحقوق الضحايا، وبذلك فإنهم يسهمون في استمرارية عقود من الإفلات من العقاب في تونس"، قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

يغيب المتهمون عن معظم محاكمات الدوائر الجنائية المتخصصة، والإجراءات التي أمرت بها المحكمة لإجبارهم على الحضور لا تزال حبراً على ورق.

الغياب الممنهج للمتهمين يناقض الهدف الأساسي وراء تأسيس الدوائر الجنائية المتخصصة كأحد آليات العدالة الانتقالية، ومن ضمن ذلك دورها في كشف الحقيقة حول الانتهاكات السابقة، ومنح الضحايا اليوم الذي تأخر كثيراً في المحكمة،" أضاف بنعربية.

على أعضاء النيابة العامة ومأموري الضابطة العدلية الذين يعملون تحت سلطتهم ضمان تطبيق استدعاءات المحكمة والأوامر الأخرى في الوقت المحدد.

كما تقع على عاتق أعضاء النيابة العامة مسؤولية ضمان فاعلية التحقيقات، وجمع الأدلة، والشروع في الملاحقات القضائية عندما تكون مطلوبة في القضايا التي أحالتها هيئة الحقيقة والكرامة إلى الدوائر الجنائية المتخصصة بدون لائحة اتهام.

"إن الإحالة التلقائية للقضايا إلى الدوائر الجنائية المتخصصة لا تعفي أعضاء النيابة العامة من التزاماتهم بموجب القانونين التونسي والدولي، بما في ذلك ما يتعلق بواجباتهم كممثلين للصالح العام،" أضاف بنعربية. "لقد حان الوقت لسلطات النيابة العامة أن تفي بهذه الالتزامات وأن تعزز حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة، والعدالة، والانتصاف الفعال."

تم تأسيس الدوائر الجنائية المتخصصة عام 2014 للبت في قضايا تشمل اتهامات بـ "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان" تم ارتكابها بين العامين 1955 و 2013، محالة من قبل هيئة الحقيقة والكرامة (Instance Verité et Dignité, IVD) إلى الدوائر الجنائية المتخصصة.

مع انتهاء ولايتها في كانون الأول/ديسمبر 2018، أحالت الهيئة 200 قضية حرمان تعسفي من الحياة، وحرمان تعسفي من الحرية، وتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والاعتصاب والاعتداء الجنسي، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الحكومة السابقة.

في ورقة إحاطة نشرتها اللجنة الدولية لحقوقيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، دعت اللجنة السلطات التونسية إلى القيام بإصلاحات في القانون والسياسات على نطاق واسع، بغية تعزيز المحاسبة وإزالة كافة المعوقات التي تمنع الدوائر الجنائية المتخصصة من العمل بشكل فعال.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد إلكتروني: [said.benarbia@icj.org](mailto:said.benarbia@icj.org)، هاتف: +41-22-979-3817

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد إلكتروني: [asser.khattab@icj.org](mailto:asser.khattab@icj.org)